

الجمعية العامة الدورة الخامسة والستون
البند ١٣٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١

[بناء على تقرير اللجنة الخامسة (A/65/796)]

٢٧٠/٦٥ - تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ وبرنامج عملها
لعام ٢٠١١

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها السابقة المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما القرارات ١٩٢/٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ٢٣٣/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ١٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ٢٣٠/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٥/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٨٤/٥٧ ألف و بء المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٨٦/٥٨ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٨/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٢٣٨/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٦٠/٦١ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٢٢٦/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٤٦/٦٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٢٧٢/٦٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ و ٢٦٢/٦٤ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠،

وإذ تكرر تأكيد أن تأثير عمل الوحدة في فعالية الأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة من حيث التكلفة مسؤولية تتقاسمها الدول الأعضاء والوحدة وأمانات المنظمات المشاركة،

وإذ تعيد تأكيد التزام الوحدة والأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة وأماناتها بتنفيذ نظام متابعة توصيات الوحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٦/٥٤،



وإذ تعيد أيضا تأكيد النظام الأساسي للوحدة^(١) والدور الفريد الذي تقوم به الوحدة بوصفها الهيئة الخارجية والمستقلة الوحيدة المعنية بالتفتيش والتقييم والتحقق على صعيد المنظومة،

وقد نظرت في تقرير الوحدة لعام ٢٠١٠ وبرنامج عملها لعام ٢٠١١^(٢) وفي مذكرة الأمين العام^(٣)،

- ١ - تشير إلى قراراتها ٢٦٠/٦١ و ٢٤٦/٦٢ و ٢٧٢/٦٣ و ٢٦٢/٦٤؛
- ٢ - تحيط علما مع التقدير بتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ وبرنامج عملها لعام ٢٠١١^(٢)؛
- ٣ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام^(٣)؛
- ٤ - تؤكد أن الرقابة مسئولية تتقاسمها الدول الأعضاء والمنظمات وهيئات الرقابة الداخلية والخارجية؛
- ٥ - تكرر طلبها إلى الوحدة أن تواصل، تماشيا مع ولايتها، تركيز عملها وتقاريرها على المسائل المطروحة على صعيد المنظومة التي تهم المنظمات المشاركة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعنى بها وأن تقدم المشورة بشأن سبل ضمان تجنب الازدواجية والتداخل وضمان استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة وفعالية في تنفيذ الولايات المنوطة بالمنظمة؛
- ٦ - تؤكد ضرورة أن تقوم الوحدة باستكمال استراتيجيتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ وتحسينها باستمرار، مع مراعاة التغيرات التي تطرأ على البيئة التي تضطلع فيها الوحدة بأنشطتها والتحديات التي تواجهها؛
- ٧ - تكرر طلبها إلى الأمين العام الوارد في الفقرة ١٥ من قرارها ٢٦٢/٦٤، في ضوء التطوير الجاري للاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، إدراج الاحتياجات المناسبة من الموارد المرتبطة بتنفيذ الأجزاء المتصلة بالاستراتيجية، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد المتصلة بفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، في الميزانيات البرنامجية المقترحة؛

(١) القرار ١٩٢/٣١، المرفق.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٣٤ (A/65/34).

(٣) A/65/718.

- ٨ - تدعو الوحدة إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن عملية الإصلاح والتقدم المحرز فيها وتقديم تقييمات جديدة للخيارات المتاحة لتعزيز فعالية عملها، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن أية آثار يمكن أن تترتب على ذلك؛
- ٩ - ترحب بالجهود التي تبذلها الوحدة لزيادة فعالية أساليب عملها وكفاءتها، وتشجع الوحدة على مواصلة تكثيف جهودها في هذا الصدد، بطرق منها زيادة استخدام موظفين فنيين مبتدئين للمساعدة في إنجاز عمل الوحدة؛
- ١٠ - تكرر طلبها إلى الوحدة مواصلة تركيز تقاريرها على البنود الهامة ذات الأولوية وتحديد المسائل التنظيمية والإدارية والبرمجية العملية بهدف تزويد الجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى للمنظمات المشاركة بتوصيات واقعية عملية المنحى؛
- ١١ - تكرر طلبها أيضاً إلى الوحدة أن تصدر تقاريرها قبل مواعيد اجتماعات الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة بوقت كاف حتى يتسنى لهذه الأجهزة الاستفادة بصورة تامة وفعالة منها في مداولاتها؛
- ١٢ - تؤكد أهمية الاستفادة من قدرات الوحدة على النحو الأمثل لكي يتسنى لها إنجاز تقاريرها في الوقت المناسب وفقاً لبرنامج عملها، وتطلب إلى الوحدة أن تعد برامج عملها السنوية المقبلة على النحو الأمثل من حيث عدد المشاريع المدرجة فيها عن طريق تحديد الأولويات، آخذة في الاعتبار العمليات الجارية والمتوقعة للأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة وعدد المشاريع التي جرى ترحيلها من برامج العمل السابقة؛
- ١٣ - تطلب إلى الوحدة تحسين برامج عملها المقبلة، بما ييسر للدول الأعضاء تتبع التقدم المحرز في كل مشروع في التقارير السنوية المقبلة؛
- ١٤ - تكرر طلبها إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة أن يمتثلوا امتثالاً تاماً للإجراءات النظامية المتعلقة بالنظر في تقارير الوحدة وأن يقوموا، على وجه الخصوص، بتقديم تعليقاتهم، بما في ذلك تقديم معلومات بشأن ما يعترضون القيام به فيما يتعلق بتوصيات الوحدة، وتوزيع التقارير في الوقت المناسب كي تنظر فيها الأجهزة التشريعية وتقدم معلومات عن الخطوات المطلوب اتخاذها لتنفيذ التوصيات التي تحظى بقبول الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة ورؤسائها التنفيذيين؛
- ١٥ - تلاحظ الصعوبات التي واجهتها الوحدة في عام ٢٠١٠ في الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة بالموضوع اللازمة لإعداد التقرير الذي كلفتها بتقديمه الجمعية العامة من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتكرر طلبها إلى الأمين العام والرؤساء

التنفيذيين الآخرين للمنظمات المشاركة تقديم المساعدة الكاملة إلى الوحدة عن طريق توفير جميع المعلومات التي تطلبها الوحدة في الوقت المناسب، عملاً بالمادة ٦-٢ من النظام الأساسي للوحدة وجميع قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

١٦ - **تكرر دعوها** الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة إلى النظر بشكل كامل في توصيات الوحدة ذات الصلة بالموضوع ومناقشتها واتخاذ إجراءات ملموسة بشأنها في الوقت المناسب، بما في ذلك متابعة تلك التوصيات حسب الاقتضاء، مع مراعاة أحكام الفقرة ٤ من قرارها ٢٣٣/٥٠؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يعجل بتنفيذ هذا القرار، بسبل منها دعم الوحدة على النحو المتوقع من جانب أمانات المنظمات المشاركة لدى إعداد تقاريرها ومذكراتها ورسائلها السرية والنظر في توصيات الوحدة واتخاذ إجراءات بشأنها في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأن يقدم إلى الجمعية تقارير سنوية عن النتائج التي يتم تحقيقها؛

١٨ - **ترحب** بمواصلة تعزيز التحاور بين الوحدة وجهات الاتصال التي حددتها المنظمات المشاركة فيما يتعلق بعمل الوحدة، وتحت على مواصلته، بما في ذلك مناقشة قيام المنظمات المشاركة بالنظر في توصيات الوحدة واتخاذ إجراءات بشأنها؛

١٩ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها الوحدة للمضي قدماً في إنشاء نظام المتابعة على الإنترنت والعمل به؛

٢٠ - **تلاحظ** التقدم الجاري في إنشاء نظام متابعة على الإنترنت لتتبع توصيات الوحدة، بما في ذلك حالة قبولها وحالة تنفيذها وتأثيرها؛

٢١ - **تأذن** للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ ٧١ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لإنشاء نظام المتابعة على الإنترنت، وتطلب إليه أن يقدم تقريراً عن النفقات المتكبدة في سياق تقرير الأداء الثاني؛

٢٢ - **تدعو** المنظمات المشاركة الأخرى في الوحدة إلى بذل كل جهد ممكن للمساهمة في ترتيب تقاسم التكاليف المتعلقة بنظام المتابعة على الإنترنت في عام ٢٠١١؛

٢٣ - **تدعو** الوحدة إلى أن تدرج في تقريرها السنوي معلومات عن حالة إنشاء نظام المتابعة على الإنترنت والعمل به؛

٢٤ - **تطلب** إلى الوحدة بذل كل جهد ممكن لكفالة أن يتم تقديم طلبات التمويل المقبلة في سياق دورة الميزانية العادية المعمول بها؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدعو جميع هيئات الرقابة المعنية إلى بحث إمكانية استخدام نظام المتابعة على الإنترنت من أجل تعزيز التنسيق، مع مراعاة اختلاف ولاياتها ومركزها؛

٢٦ - **ترحب** بما تقوم به الوحدة من تنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة، وتشجع تلك الهيئات على مواصلة تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة مع هيئات مراجعة الحسابات والرقابة الأخرى في الأمم المتحدة ومع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بغرض تفادي التداخل أو الازدواجية وزيادة التآزر والتعاون والفعالية والكفاءة دون المساس بولايات أية هيئة من هيئات الرقابة.

الجلسة العامة ٨٤

٤ نيسان/أبريل ٢٠١١